الأنباء
السبت 8 مارس 2014

الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

ثروات الأسر الأميركية تقفز فوق الـ 80 تريليون دولار

واشنطن ـ رويترز: شهدت ثروات الأسر الأميركية قفزات هائلة وصلت إلى مستوى قياسي جديد في نهاية العام الماضي، مع ارتفاع قيم العقارات وحيازات الأسهم وتضخم الحسابات المصرفية. وقال مجلس الاحتياطي الاتحادي إن صافي الثروات زاد بمقدار 2,95 تريليون دولار، ليصل إلى 80,66 تريليون دولار في الربع الأخير من 2013. وزادت قيم ثروات الأسر من العقارات والسلع الاستهلاكية والودائع المصرفية والأسهم في الأشهر الثلاثة. وقال مجلس الاحتياطي إن صافي ثروات الأسر الأميركية قفز 14٪ على مدى العام الماضي مدعوما بزيادة بلغت 5,6 تريليونات دولار في قيم الأسهم، وزيادة قدرها 2,3 تريليون دولار في قيم العقارات. وتباطأ نمو ديون الأسر الأميركية إلى معدل سنوي قدره 0,4٪ في الربع الرابع من 3,0٪ في السابق، في حين تراجعت الديون العقارية، وبلغ صافي الديون 13,11 تريليون دولار.

مشاريع صغيرة

إعادة تدوير طن واحد فقط من الورق يحافظ على 17 شجرة من القطع

بدر الفضلي «يكبس» الورق.. بعد انتظار دام 19 عاماً

عبدالرحمن خالد

إعادة تدوير طن واحد فقط من الورق يحافظ على 17 شجرة من القطع، لذا فإن الكرتون والورق من المصادر متجددة الانتاج، والتي تعتبر ثروة مستدامة بخلاف النفط غير المتجدد الذي سينضب في يوم من الأيام.

هذا ما خلص إليه حديث مدير عام مصنع الخليج ريسايكل لكبس الكرتون والورق بدر الفضلي لـ «الأنباء»، حيث يقول الفضلي ان مصنعه يعمل على تجميع الأوراق التالفة والكراتين التي تصدر من المطابع والصحف المحلية والجمعيات والمدارس، ويقوم عقب ذلك بفرز أنواع تلك الاوراق ثم تكبيسها وتصديرها لدول مثل الهند وباكستان واليابان، ثم يقوم بتصديرها بعد ذلك الى الدول الأخرى.

والغريب في الأمر ان الكويت لا تمتلك الا مصنعين لتصنيع الكرتون والورق، وهما شركة الخليج لتصنيع الكرتون والمناديل الورقية وشركة المتحدة لتصنيع الكرتون، وذلك لا يلبي طموح المشاريع التي تبنى على الاقتصاد، إذ أشار الفضلي الى ان المصنع يقوم بتكبيس الورق وتصديره في الخارج بسعر 50 دينارا للطن الواحد فقط، بينما يتم استيراده بـ 300 دينار، لافتا الى ان هناك فرقا قدره 250 دينارا سيتم توفيرها على الدولة إذا تم تشغيل المصانع التي تعيد تدوير الورق.

بدر الفضلي في مصنعه

نصدّر الطن بـ 50 ديناراً والدولة تستورده بـ 300 دينار!

«الأنباء» قامت بجولة في أنحاء المصنع للتعرف عن كثب على كيفية عمل تكبيس الورق والكرتون كما هو موضح بفيديو خاص لها على موقعها الالكتروني.

وقد واجه مصنع الفضلي صعوبات بالغة حتى وصل لمراده بشأن الروتين الحكومي والإجراءات «المتعبة».. يقول الفضلي: «بدأ المصنع عمله منذ عامين في 2012، وكنا قد قمنا بالتقديم على الأرض منذ عام 1993 وبمجرد منحنا الأرض عملنا المشروع منذ تسلمنا الأرض».

وأضاف: «كنا نأمل بأن تزيد لنا الحكومة من مساحة الارض، حيث نمتلك فقط 1500 متر ونحن بحاجة الى 10000 متر لنقوم بإعادة التدوير وليس فقط التكبيس والتصدير»، مشيرا الى ان ذلك من شأنه ان يدعم اقتصاد البلاد.

وتابع: «وبذلك ستكون لدينا أيضا فرصة لنقوم بعمل عدة خطوط تدوير وكبس مثل الزجاج والبلاستيك والمناديل الورقية».

وبين ان بداية عمل المصنع كانت على «الجنيريتر»، مشيرا الى ان الحكومة دعمت المصنع بـ 2000 دينار لتوصيل الكهرباء، ولكنها أخذت من الشركة في المقابل 6000 دينار بسبب عدم توافر محولات كهرباء قريبة، لذا كلف ذلك الشركة 3 أضعاف المبلغ المطلوب.

وقال الفضلي: ان المصنع يحقق أرباحا شهرية تتراوح بين 35 و40 ألف دينار. وأوضح ان هناك تجارا باكستانيين وهنودا جاءوا للكويت لكي يشتروا المصنع والسبب أن الكرتون الذي يصدر من الكويت نظيف وجودته عالية القيمة بعكس الذي يصدر من باكستان والهند.

وأضاف الفضلي ان شركته الخاصة أرسلت 20 مواطنا كويتيا إلى ألمانيا ليقوموا بتعلم مهنة تدوير الكرتون، لافتا الى ان الشركة تقوم بدعمهم في السكن والتعليم وقد قامت بتوقيع عقود معهم ليعملوا بالمصنع بعد رجوعهم من تلك الرحلة التعليمية والتي ستدوم لمدة 6 سنوات.

«بيتك للأبحاث»: 9,07 مليارات دولار إجمالي إصدارات الصكوك في فبراير

أشار تقرير اصدرته شركة «بيتك للأبحاث» المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي (بيتك) الى ان سوق الصكوك العالمية شهدت انخفاضا طفيفا في حجم الإصدارات خلال شهر فبراير 2014 حيث بلغ إجمالي إصدارات الصكوك 9,07 مليارات دولار، أي بانخفاض قدره 3,1٪ على أساس سنوي عندما سجلت إصدارات الصكوك 9,36 مليارات دولار في فبراير 2013.

ويعكس الانخفاض الحادث في شهر فبراير البداية البطيئة عموما لسوق الصكوك في عام 2014.

هذا، وقد جاء الانخفاض في إصدارات الصكوك بقيادة ماليزيا التي أصدرت إجمالي 58 إصدارا من صكوك الشركات (بقيمة 2,6 مليار دولار) و33 من إصدارات الصكوك السيادية والجهات الحكومية ذات الصلة (بقيمة 9,9 مليارات دولار) خلال أول شهرين من 2014 (يناير وفبراير) وهي معدلات أقل من الإصدارات المسجلة في نفس الفترة من العام الماضي 2013 حيث كانت إصدارات الشركات بمقدار 99 إصدارا (بقيمة 5,1 مليارات دولار) و37 إصدارا للصكوك السيادية والجهات الحكومية ذات الصلة (بقيمة 12,6 مليار دولار) خلال يناير وفبراير 2013.

وفي الوقت نفسه، لاتزال الإصدارات من خارج ماليزيا متأخرة عن الزخم المطلوب على الرغم من تحسن الإحصاءات قليلا لعام 2014.

بلغ حجم إصدارات الصكوك غير الماليزية 40 إصدارا من الجهات السيادية والجهات الحكومية ذات الصلة (بقيمة 5,77 مليارات دولار) في يناير وفبراير 2014، أي بزيادة تقارب الضعف مقارنة بعدد إصدارات قدره 21 إصدارا (بقيمة 3,87 مليارات دولار) خلال يناير وفبراير 2013.

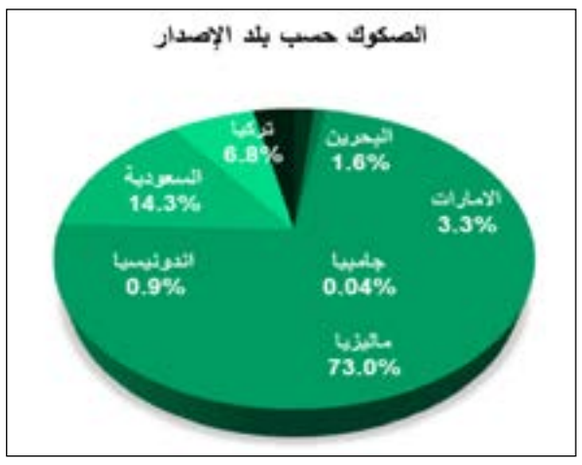

73٪ من إجمالي الإصدارات بماليزيا بـ 2,6 مليار دولار

أما بالنسبة لقطاع الشركات، فقد زادت الإصدارات من خارج ماليزيا بمقدار الضعف لتسجل 4 إصدارات (1,77 مليار دولار في أول شهرين في 2014 مقارنة بإصدارين فقط (0,4 مليار دولار) في الفترة ذاتها من 2013.

هذا، وقد سجلت إجمالي إصدارات شهري يناير وفبراير 2014 من الصكوك 19,2 مليار دولار وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة 9,66٪ عن مبلغ الـ 22,05 مليار دولار المسجلة عن نفس الفترة من العام الماضي.

ويبرز من الأحداث المتعلقة بإصدارات الصكوك في يناير فبراير 2014 إصدار جزر المالديف أول صكوك لها في يناير من خلال إصدارها لصكوك عقارية لأجل 10 سنوات بقيمة 3,29 ملايين دولار.

فيما استهلت دول مجلس التعاون الخليجي العام بإصدارين بارزين في قطاع الشركات، حيث شهدت المملكة العربية السعودية إصدار البنك الأهلي التجاري لصكوك بمبلغ 5 مليارات ريال سعودي (1,33 مليار دولار) وهو ما يمثل أكبر إصدار من مؤسسة مالية في المملكة بالإضافة إلى كونه أكبر إصدار لسندات دين ثانوية تصدرها مؤسسة مالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

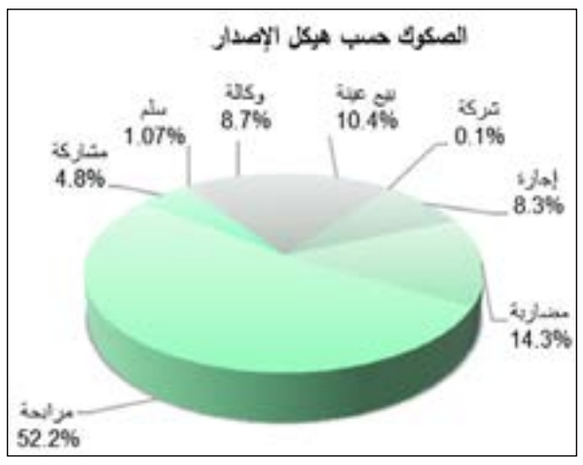

وفي الوقت نفسه، ضخ مجمع دبي للاستثمار في سوق الصكوك أول إصدارات له بمبلغ 300 مليون دولار، والذي كان أول إصدار لصكوك خليجية مقومة بالدولار الأميركي لهذا العام.

وقد حظيت صكوك مجمع دبي للاستثمار باستجابة هائلة من قبل المستثمرين وتمت تغطية الاكتتاب بما يتجاوز 13 مرة وهو ما يمثل أحد أعلى المستويات من حيث تغطية الاكتتاب لإصدار من قطاع الشركات في سوق الصكوك الدولية وكذلك الأسواق التقليدية في المنطقة.

وفيما يتعلق بقطاع الصكوك السيادية وشبه السيادية خلال يناير وفبراير 2014، أصدرت مؤسسة إدارة السيولة الإسلامية الدولية، وهي هيئة متعددة الأطراف شريحتيها الثالثة والرابعة من برنامجها لإصدارات الصكوك قصيرة الأجل بمبلغ 860 مليون دولار و490 مليون دولار، على التوالي، لتصل بمحفظة الصكوك القائمة لديها إلى 1,35 مليار دولار.

وفي الوقت ذاته، عاودت الخزانة التركية الظهور في سوق الإصدارات بإصدارها لصكوك سيادية بمبلغ 1,33 مليار ليرة تركية ليصل مجموع صكوكها القائمة نحو 6 مليارات دولار.

كما قام البنك الإسلامي للتنمية مؤخرا بتسعير أكبر إصدار له حتى الآن وهي صكوك لأجل خمس سنوات بمبلغ 1,5 مليار دولار بتاريخ 27 فبراير 2014، إلا أن العائدات ستبدأ في 6 مارس 2014، وبالتالي سينعكس هذا الإصدار خلال شهر مارس.

وبالنظر إلى بلد الإصدار، تواصل ماليزيا استحواذها على الحصة الكبرى في سوق الصكوك بإجمالي 6,62 مليارات دولار أو ما نسبته (73٪ من إجمالي الإصدارات خلال شهر فبراير).

وتتضمن البلدان البارزة الأخرى في سوق الصكوك، المملكة العربية السعودية بحصة قدرها 14,3٪ من السوق من خلال إصدار وحيد من قبل البنك الأهلي التجاري، فيما كانت حصة تركيا 6,8٪ مدعومة بالإصدار السيادي بمبلغ 1,33 ليرة تركية، وأخيرا الإمارات العربية المتحدة بحصة 3,3٪ بإصدارين بمبلغ 1,72 مليار دولار) و31 إصدارا من قبل الهيئات السيادية بإجمالي 5,77 مليارات دولار (يناير: 37 إصدارا بمبلغ 7,84 مليارات دولار) فيما كان هناك 3 إصدارات من قبل الجهات الحكومية ذات الصلة بمبلغ 756 مليون دولار (يناير: إصداران بمبلغ 1,93 مليار دولار).

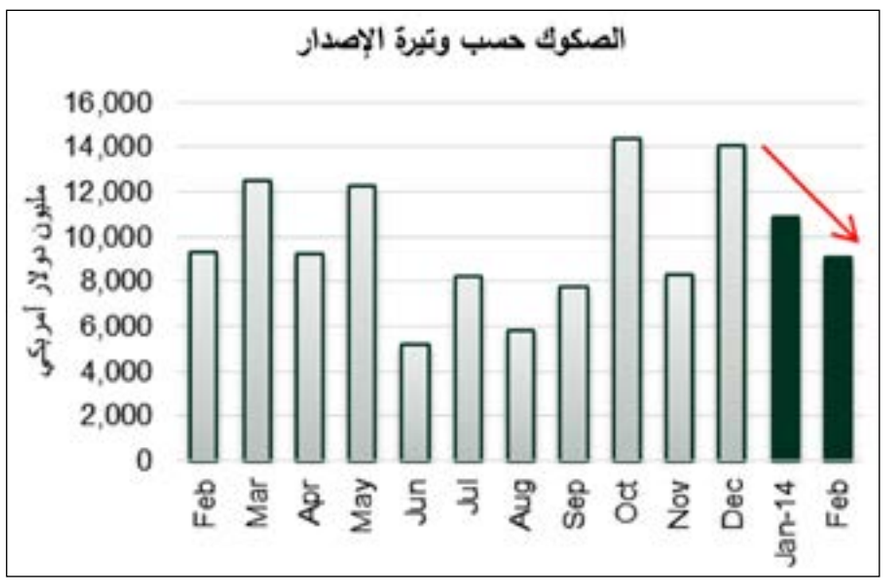

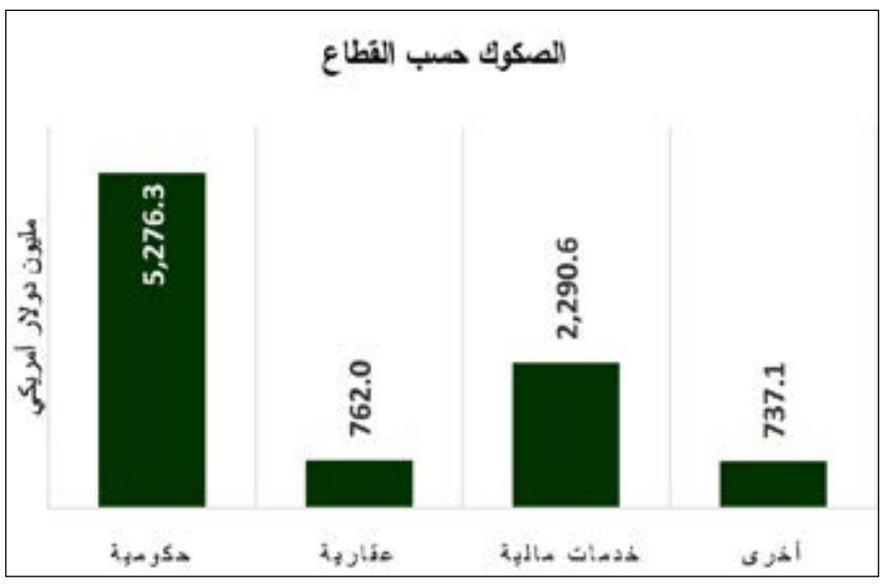

«بافيت» يقدم أفضل 8 نصائح استثمارية

وارين بافيت

أرقام: قدم الملياردير المستثمر «وارين بافيت» هذا الأسبوع خطابه السنوي لمساهمي «بيركشاير هاثاواي»، وذكر من خلاله مجموعة من النصائح الاستثمارية.

وليست هذه هي المرة الأولى التي يقدم فيها الرئيس التنفيذي لـ «بيركشاير هاثاواي» نصائح للمستثمرين.

وفيما يلي مجموعة من أفضل أقوال «بافيت» على مدار السنوات الماضية التي ذكرها من خلال الخطابات السنوية، الأحاديث التلفزيونية، وحواراته مع المجلات والصحف:

1ـ شراء السهم أكبر من مجرد النظر للسعر فقط:

قال «بافيت» ـ في خطابه للمساهمين عام 1989 ـ انه من الأفضل شراء شركة رائعة بسعر عادل عن شركة مقبولة أو أقل درجة بسعر رخيص.

2ـ ليس بالضرورة ان تكون عبقريا لكي تستثمر جيدا:

صرح «بافيت» من خلال حديث له قائلا: «لا تحتاج لأن تكون عالما في الصواريخ، الاستثمار ليس لعبة يتفوق فيها من حصل في اختبار الذكاء على 160 على الآخر الذي حصل على 130».

3ـ يجب ان تدرس الأساسيات:

وفي عام 1966، أوضح «بافيت» في خطاب رئيس مجلس إدارة «بيركشاير هاثاواي» أنه لا حاجة لمعرفة كفاءة الأسواق والنظرية الحديثة للمحافظ وما إلى ذلك للاستثمار بنجاح، وانه قد تكون في حال أفضل إذا لم تكن تعلم أي شيء عن ذلك قائلا: «في رأينا، يحتاج طلاب الاستثمار دراسة اثنتين فقط من الدورات جيدا وهي: كيفية تقييم الأعمال، وكيف تفكر بشأن أسعار السوق».

4ـ احتفظ بسيولة دائما:

وفي خطاب للمساهمين عام 2008، قال «بافيت»: «لقد تعهدت ـ لكم ولنفسي ـ بإدارة «بيركشاير» دائما بأكثر من النقود الوافرة، لا نريد أبدا أن نعتمد على عطف الغرباء من أجل تلبية التزامات الغد».

5ـ أفضل وقت لشراء شركة عندما تكون في ورطة:

وفي عام 1999، قال «بافيت»: «أفضل شيء يحدث لنا عندما تعاني شركة كبرى من مشكلة بشكل مؤقت «تدخل في ورطة مؤقتة» ...نحن نريد شراءها عندما تكون على طاولة العمليات».

6ـ الفارق بين السعر والقيمة:

وفي خطاب للمساهمين عام 2008، قال «بافيت»: «منذ فترة طويلة، علمني «بن جراهام» أن الأسعار هي ما تدفعه أنت والقيمة هي ما تحصل عليه، سواء كنا نتحدث عن جوارب أو أسهم، أنا أحب شراء بضائع جيدة عندما تكون مخفضة».

7ـ الشركات التي لا تتغير قد تكون استثمارات رائعة:

وفي عام 1999، صرح «بافيت» قائلا: «منهجنا هو التربح كثيرا من نقص التغيير وليس من التغيير».

8ـ لا تخسر مالا:

«القاعدة الأولى في الاستثمار: لا تخسر مالا أبدا، القاعدة رقم 2: لا تنسى القاعدة رقم 1».

60 مليون دولار فقط سعر الشقة حول «هايد بارك» بلندن

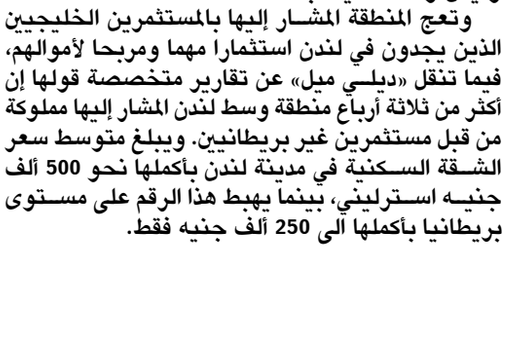
9٪ معدل ارتفاع أسعار الشقق سنويا في لندن منذ 40 عاما

العربية نت: أظهرت تقارير وأبحاث على السوق العقاري في بريطانيا أن متوسط سعر الشقة الواحدة في منطقة وسط لندن قد يتجاوز 60 مليون دولار بحلول العام 2050، أي بعد 36 سنة من الآن فقط، وذلك إذا استمرت الارتفاعات في الأسعار على حالها طيلة السنوات المقبلة.

ونقلت جريدة «ديلي ميل» البريطانية عن شركة استثمارات عقارية قولها إن متوسط سعر الشقة السكنية في وسط العاصمة البريطانية يبلغ في الوقت الحالي 2,3 مليون دولار، فيما أظهر بحث متخصص في حركة أسعار العقارات بوسط لندن أنها حققت طوال الأربعين عاما الماضية ارتفاعات متوالية بنسبة 9٪ سنويا، ما يعني أنه في حال استمرت هذه الارتفاعات على حالها لأربعين عاما أخرى فإن سعر الشقة السكنية الواحدة سيكون متوسطه في وسط لندن بنحو 60 مليون دولار.

لكن شركة (LCP) المتخصصة بالاستثمارات العقارية، والتي نشرت هذه الأرقام، حددت منطقة وسط لندن ذات الأسعار الملتهبة بمساحة ستة أميال مربعة فقط، يكون مركزها حديقة «هايد بارك» في وسط لندن وتمتد لتشمل منطقة «مايفير» التي تضم السفارة الأميركية، ومنطقة «نايتسبريدج» التي تضم متجر «هارودز» الشهير المملوك لدولة قطر، وهي المنطقة الأغلى سعرا في بريطانيا وربما في أوروبا بأكملها، فضلا عن أنها جزء من وسط لندن وليس وسط المدينة بأكمله.

وتعج المنطقة المشار إليها بالمستثمرين الخليجيين الذين يجدون في لندن استثمارا مهما ومربحا لأموالهم، فيما تنقل «ديلي ميل» عن تقارير متخصصة قولها إن أكثر من ثلاثة أرباع منطقة وسط لندن المشار إليها مملوكة من قبل مستثمرين غير بريطانيين. ويبلغ متوسط سعر الشقة السكنية في مدينة لندن بأكملها نحو 500 ألف جنيه استرليني، بينما يهبط هذا الرقم على مستوى بريطانيا بأكملها الى 250 ألف جنيه فقط.